الأمم المتحدة

E/2003/13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 March 2003
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٣

جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه -٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: تقارير المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي

التقريران السنويان المقدمان من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١ - أحاط المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان علما، في مقرره ٦/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بالتقريرين المقدمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/2003/5 و DP/FPA/2003/2). وقرر المجلس التنفيذي أيضا إحالة التقريرين، مع التعليقات عليهما، إلى المجلس للنظر فيهما في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣.

٢ - ويشمل الجزء الأول من هذه الوثيقة تقرير مدير البرنامج الإنمائي؛ أما الجزء الثاني فيشمل تقرير المديرة التنفيذية لصندوق السكان.

٣ - وترد تعليقات المجلس التنفيذي على التقريرين في الجزء الثالث، وهو عبارة عن نبذة من التقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣ للمجلس التنفيذي (DP/2003/9).

* E/2003/100.

210403 140403 03-26988 (A)
0326988

الجزء الأول
تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

موجز

أفاد هذا التقرير، الذي أُعدَّ امتثالا لقرارات الجمعية العامة ٥٦/٢٠١ و ٥٣/١٩٢ و ٥٠/١٢٠ و ٤٧/١٩٩، من التعليقات التي قدمها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في ١ شباط/فبراير في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٢. ويعبر هذا التقرير بصورة خاصة عن الحاجة إلى إجراء تحليل أعمق للمسائل المناقشة في النص ومزيد من التشديد على التمكين المرتبط بالجنس. وفي صيغة اشترك في الاتفاق عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، يتبع هذا التقرير المجالات المعالجة في تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (E/1998/48) وقرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠١.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	تنفيذ برنامج الأمين العام للإصلاح وأحكام الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة	١-٥٢	٤
ألف –	الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عالم يتجه إلى العولمة	١-٨	٤
باء –	تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	٩-١٢	٦
جيم –	بناء القدرات	١٣-١٦	٧
دال –	التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	١٧-١٨	٨
هاء –	الرصد والتقييم	١٩-٢٢	٩
واو –	تبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات	٢٣-٢٨	١٠
زاي –	نظام المنسق المقيم	٢٩-٣١	١١
حاء –	التخطيط والبرمجة والتنفيذ	٣٢-٣٣	١٢
طاء –	التعاون مع المؤسسات المالية الدولية	٣٤-٣٩	١٢
ياء –	المساعدة الإنسانية: اتقاء الأزمات وتحقيق الانتعاش	٤٠-٤٥	١٣
كاف –	الشؤون الجنسانية	٤٦-٤٩	١٥
لام –	التعاون بين بلدان الجنوب	٥٠-٥٢	١٦
ثانيا –	متابعة متكاملة للمؤتمرات وللأهداف الإنمائية للألفية	٥٣-٥٨	١٧

أولا – تنفيذ برنامج الأمين العام للإصلاح وأحكام الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

ألف – الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عالم يتجه إلى العولمة

١ – في عام ٢٠٠٢، انصب الاتجاه العام لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنفيذية من أجل التنمية على الاستجابة للأولويات التي حددتها البلدان المستفيدة من البرامج وعلى مساعدتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والنتائج المحددة في التقرير السنوي الذي يركِّز على النتائج في عام ٢٠٠١ (انظر DP/2002/15) تُصوِّر دعم البرنامج الإنمائي للبلدان المستفيدة من البرنامج استجابة لما طلبته الجمعية العامة في الفقرة ١٠ من قرارها ٥٦/٢٠١ التي تدعو جميع منظمات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى تركيز جهودها على الأولويات التي تحددها البلدان المستفيدة والأهداف والغايات والالتزامات المتضمنة في إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)] والتي وضعتها مؤتمرات دولية رئيسية.

٢ – وبشكل خاص، واستجابة للولاية المنصوص عليها في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠١، يشير التقرير السنوي الذي يركِّز على النتائج لعام ٢٠٠١ إلى أنه فيما يتعلق بالحد من الفقر، حققت المكاتب القطرية، بشكل كلي أو جزئي، ٩٠ في المائة من أهدافها السنوية لتحقيق نتائج، بحيث بات هذا الموضوع في صلب ولاية البرنامج الإنمائي. وبالتالي فإن البرنامج يدعم إعداد الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، بما في ذلك الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر، في ٨٥ بلدا. وازداد اشتراك البرنامج في استراتيجيات الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر، بناء على طلب السلطات الوطنية، من ١١ بلدا في عام ١٩٩٩ إلى ٣٦ بلدا في عام ٢٠٠١. وأفاد حوالي ٩٨ مكتبا قطريا عن أن البرنامج نفذ برامج ومشاريع تهدف إلى توسيع قاعدة أصول الفقراء وحمايتها.

٣ – وتشدد الفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠١ على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية. وقد وضع البرنامج الإنمائي، الذي يعكف منذ عام ١٩٩٣ على القيام بأنشطة في مضمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى العالمي والإقليمي والوطني للقيام بمبادرات إنمائية في ما يزيد على ٩٠ بلدا، نهجا واضحا ومبسطا يُبيِّن مجالات التركيز الاستراتيجي لأنشطة الترويج التي يقوم بها على المستوى العالمي ولبرامجه القطرية كذلك. وأحاط المجلس التنفيذي علما، في مقرره ١٢/٢٠٠١، بالتقرير عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (DP/2001/CRP.8).

٤ - وتدعو الاستراتيجية إلى جعل برامج المنظمة على المستوى القطري ونهجها في مجال السياسات منسجمين مع المشورة السياسية المقدمة في المراحل الأولى والعمليات الاستشارية الوطنية، وهذا من شأنه المساعدة على هيكلة تصميم البرامج وتنفيذها ووضع الأولويات لها، وإزالة العقبات، وزيادة اشتراك أصحاب الشأن في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي الفوائد التي يستمدونها منها.

٥ - وبدأ الصندوق الاستئماني المواضيعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية يعمل في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بغية تقديم الدعم في مجالات خدمته الخمسة. وفي عام ٢٠٠٢، قدمت أموال ابتدائية لحوالي ٢٠ بلدا لإشاعة هذا التركيز الاستراتيجي، وتشجيع حشد الموارد (غير الأساسية) الأخرى والمبادرات ذات الطبيعة المحفِّزة والمنطوية على عنصر قوي من عناصر التجديد أو الاختبار.

٦ - وفي السنة المنصرمة، كان هناك تسليم واضح أيضا أن انخفاض التكلفة وزيادة الخيارات التكنولوجية زادا من إمكانية حصول البلدان النامية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولكن لا تزال هناك صعوبات أساسية في ضمان الحصول على أموال الاستثمارات ومشاركة القطاع الخاص عشية الانهيارين المفاجئين لشركتي دوت كوم وتيليكوم وحركة التباطؤ الاقتصادي الحالية. وبالتالي فهناك حاجة ماسة إلى نماذج جديدة للمشاريع التجارية وبرامج واستراتيجيات للعلاقات التشاركية لزيادة الاستثمار والتنمية المحلية في البلدان النامية.

٧ - وقد دعم البرنامج الإنمائي حشد الموارد وإمكانات التنفيذ في ضوء استراتيجيات محددة حسب الأولويات التي صيغت، مثلا، في موزامبيق. والعمل جار على إنشاء اتحادات وتشاركات بين القطاعين العام والخاص في مجالات التمويل الصغير، والتعلّم بالوسائل الإلكترونية، وإيجاد الحلول الكفيلة بنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطرق مبتكرة وقابلة للاستدامة وذات صلة بالأوضاع المحلية.

٨ - وبرزت الأهمية في أن يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تركيز إنمائي واضح، وتحديد الكيفية التي يمكن بها للنشر الاستراتيجي لهذه التكنولوجيات أن يعزز في الواقع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بوصفها أولوية من أولويات الأنشطة الإنمائية التي يدعمها البرنامج الإنمائي بشكل نشط، وذلك في منتديات عالمية رئيسية، كفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤتمر القمة العالمي القادم المعني بمجتمع المعلومات، الذي ستعقد المرحلة الأولى منه في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف.

باء – تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٩ – الاتجاه الواضح في تقرير مدير البرنامج المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/2002/7) قد تأكد في عام ٢٠٠١. فقد ارتفع مجموع إيرادات البرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به بمبلغ ٢٢١ مليون دولار، أو ٩ في المائة، فوصلت في عام ٢٠٠١ إلى ٢,٦ من بلايين الدولارات، وهو أعلى مستوى تم بلوغه حتى الآن. ولأول مرة، ازدادت الإيرادات المستمدة من جميع المصادر.

١٠ – وعكست الموارد العادية (الأساسية) اتجاهها الانحداري خلال سبع سنوات، فنمت بحوالي ٣ في المائة أو بمبلغ ٦٥٢ مليون دولار في عام ٢٠٠١. وارتفع التمويل المشترك من أطراف ثالثة – أي الأموال المتأتية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأطراف أخرى، من بينها المفوضية الأوروبية للبرامج والمشاريع – بمعدل ١١ في المائة، بحيث بات مجموع مساهمات المانحين المقدمة إلى البرنامج الإنمائي ١,٤ من بلايين الدولارات. كما ارتفعت مساهمة البلدان المستفيدة من البرامج في تقاسم التكاليف – وهي الموارد التي أسندت البلدان المستفيدة من البرامج إلى البرنامج الإنمائي مسؤولية إدارتها دعما لبرامجها الإنمائية الخاصة بها – بمعدل ١٤ في المائة بحيث بلغت ١,١ من بلايين الدولارات. وأخيرا أنتجت الصناديق الإنمائية المواضيعية الجديدة دخلا يبلغ حوالي ٢١,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠١.

١١ – وبناء على تعهدات البلدان الـ ٢٦ التي زادت مساهماتها في عام ٢٠٠٢، فقد زاد ٢٤ بلدا على الأقل تبرعاتها المعلنة للموارد العادية. وأجرى العديد من البلدان زيادات متواصلة لفترة تتراوح من سنتين إلى ثلاث سنوات. ولدى كتابة هذا التقرير، زاد ١١ مانحا على الأقل في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مساهماتهم في عام ٢٠٠٢ بالعملات المحلية. ويُتوقع أن يزيد ١٣ بلدا من البلدان المستفيدة من البرامج مساهماتها في الموارد العادية، وهي تشمل ٦ بلدان استأنفت مساهماتها. وأعلنت أربعة بلدان مستفيدة من البرامج عن تقديم مساهمات إلى الموارد العادية للبرنامج الإنمائي بمبلغ يزيد على مليون دولار.

١٢ – ورغم أن الدعم السياسي المتزايد المتمثل في ارتفاع المساهمات يعتبر مهما للغاية، فإنه ليس كافيا لجعل مالية البرنامج الإنمائي تقوم على قاعدة ثابتة. وفي حين يشكل التمويل غير الأساسي وبشكل واضح جزءا لا يتجزأ من البرنامج الإنمائي الجديد، فإن الموارد الأساسية تبقى الأساس الثابت الذي يعتمد البرنامج عليه.

جيم – بناء القدرات

١٣ – ألقت المناقشات التي جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٢ الضوء على أهمية بناء القدرات، ولذا فقد أشار قرار المجلس ٢٩/٢٠٠٢ إلى أهمية بناء القدرات في سياق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وعقب تلك المناقشات، وبالتشاور مع ممثلي مؤسسات الأمم المتحدة في نيويورك، اشترك البرنامج الإنمائي مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في استضافة حلقة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن بناء القدرات والتنمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

١٤ – وفي معرض الاستعدادات الجارية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، نقح البرنامج الإنمائي برنامجه لبناء القدرات للقرن ٢١. الذي ظل يعمل بمعونة صندوق استئماني يبلغ ٩٠ مليون دولار، لأكثر من تسع سنوات في ما يزيد على ٧٥ بلدا. وصدر تكليف بإجراء تقييم شامل للبرنامج. وهذا التقييم الشامل، الذي خلص إلى نتيجة مؤداها أن البرنامج ناجح للغاية لكنه لم يقم بما فيه الكفاية، أوصى بتوسيع نطاق المرحلة الثانية. والاستراتيجية المتبعة تتمثل في استخدام تمويل بناء القدرات للقرن ٢١ وخبرته الفنية ونهجه لتقديم الدعم التقني والمالي لجميع البلدان المستفيدة من برامج البرنامج الإنمائي في وضع التقارير الوطنية بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٢]. وجرى عقد اجتماعات مائدة مستديرة عالمية بشأن الطاقة، والتجارة والاستثمار، والتعرّض والدول الجزرية الصغيرة، وتنمية القدرات، والأهداف الإنمائية للألفية، استعدادا لمؤتمر القمة. وضمت اجتماعات المائدة المستديرة وحلقات العمل هذه منظمات غير حكومية، ووزراء، والقطاع الخاص، وجهات أخرى، وساعدت على تركيز جدول أعمال مؤتمر القمة. كما أن البرنامج الإنمائي دعم عمل الأمين العام في وضع جدول أعمال الماء والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي. وكانت نتيجة جميع هذه المشاورات منهاج عمل لتنمية القدرات – بناء القدرات لعام ٢٠١٥، يعتمد على تجارب بناء قدرات القرن ٢١ وغيره من مبادرات تنمية القدرات في البرنامج الإنمائي، مستخدما بوجه خاص النهج المتكامل للتنمية المستدامة لبناء القدرات للقرن ٢١.

١٥ – وسيشمل بناء القدرات لعام ٢٠١٥ وكالات ومصارف للتنمية الثنائية والمتعددة الأطراف، ومنظمات ومؤسسات إقليمية وعالمية، وشبكات إعلامية، ومؤسسات عالمية. وأحد العناصر التي تشكل جزءا لا يتجزأ من منهاج عمل بناء القدرات لعام ٢٠١٥ هو

عنصر التخفيف من تعرّض الدول الجزرية الصغيرة، وهو أولى المبادرات من هذا النوع في البرنامج الإنمائي.

١٦ - ومنذ أيار/مايو ٢٠٠١، يتابع البرنامج الإنمائي، بدعم من الحكومة الهولندية، مبادرة التعاون التقني الإصلاحي لبناء القدرات، من أجل إعادة النظر في المبادرة الأساسية لتنمية بناء القدرات وكيف يمكن للتعاون مع جهات خارجية أن يُسهم على أفضل وجه في تنمية بناء القدرات الأهلية الدائمة. وفي منتصف عام ٢٠٠٢، انتهت المرحلة الأخيرة من البحث الذي شمل دراسات لحالات قطرية إفرادية ودراسات تركز على جوانب مختلفة من تنمية القدرات في إطار التعاون التقني، والذي أفاد من المناقشات الإلكترونية العالمية المستفيضة ومن اجتماعي مائدة مستديرة عقدا في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

دال - التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

١٧ - أعيد النظر، في السنة الماضية، في التقييم القطري الموحد وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وذلك استجابة للشواغل المعبر عنها في قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠١. وتندمج بوجه خاص في المبادئ التوجيهية الجديدة للتقييم القطري الموحد ولإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الأهداف الإنمائية للألفية، مع التشديد على إقامة الروابط بين التقييم وإطار العمل والأهداف الإنمائية للألفية وعملية الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر. وحتى الآن، فإن إطار عمل مؤشرات التقييم القطري الموحد جُعل متوائما مع المؤشرات المستخدمة في تتبع الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨ - وقام الفريق المعني بالبرامج التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والفريق العامل المعني بالتدريب التابع للمجموعة بوضع مجموعة مواد عامة للتعلم والدعم مخصصة للتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويجري حاليا اختبارها في خمسة بلدان اختيرت لبدء التنفيذ في عام ٢٠٠٢، وهي بلدان تنطبق عليها الإجراءات الجديدة المنسقة للموافقة على البرامج في عام ٢٠٠٣. وفرقة العمل الجديدة المعنية بدعم وضمان الجودة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عاكفة حاليا على وضع إجراءات دعم وضمان الجودة. ومؤسسات الأمم المتحدة التي تتألف منها اللجنة التنفيذية للمجموعة تقوم مباشرة بالرصد وتقدم الإرشاد لوضع البرامج القطرية في عشرة من بلدان بدء التنفيذ في عام ٢٠٠١. وقد تم تدريب الموظفين الإقليميين لعدد من مؤسسات المجموعة على المبادئ التوجيهية الجديدة للتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وقُدمت إحاطات لجميع مديري اللجنة التنفيذية الإقليميين.

هاء – الرصد والتقييم

١٩ – في أعقاب المناقشات التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠١، وضع البرنامج الإنمائي العناصر الأساسية لنظام المساءلة عن الأمور الموضوعية. ويجري العمل الآن بنظام للمساءلة والتعلم على ثلاثة مستويات: (أ) على صعيد البرنامج (تقييم النتائج)؛ (ب) على الصعيد القطري (اختيار عدد من التقييمات القطرية أو تقييم نتائج التنمية)؛ (ج) على الصعيد الكلي (تقرير فعالية التنمية). ويبنى كل مكون من هذه المكونات على ما بناه الآخر، إلى جانب أنظمة التتبع التي ترصد الامتثال وتعمل كجزء لا يتجزأ من الإدارة السليمة.

٢٠ – وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، دشن البرنامج الإنمائي الرابطة الدولية لتقييم التنمية، وذلك بالتشارك الوثيق مع البنك الدولي. وستقوم الرابطة، التي تضع ثقلها على احتياجات الجنوب ويوجد مقر أمانتها في جنوب أفريقيا بصورة مبدئية، بالتركيز على تنمية القدرات، وستعمل كمحفل هام للدعوة لتقييم التنمية كجانب أساسي من جوانب الشفافية والحكم الرشيد.

٢١ – وثمة تشارك هام آخر يتمثل في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ويجري تحويل هذا الفريق، الذي يرأسه ويدعمه البرنامج الإنمائي، من اجتماع سنوي إلى عملية مدفوعة بخطة عمل مع مختلف المنظمات التي تقود العمل في المجالات الهامة، مثل وضع معايير للأمم المتحدة، وجعل أوساط التقييم في الأمم المتحدة أكثر كفاءة وقدرة على الابتكار. وتشكل المناقشة التي جرت في الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٢ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرار المجلس الذي نتج عنها (٢٩/٢٠٠٢) خطوة هامة إلى الأمام في هذا الاتجاه. وقد ترتب على ذلك البدء في إجراء مناقشات مع الأعضاء في مجالات الدروس المشتركة المستخلصة وتعزيز وظائف التقييم.

٢٢ – وتمشيا مع برنامج العمل المتعلق بالمواءمة والتبسيط، اضطلعت مكاتب التقييم التابعة للمنظمات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإعداد اقتراحات محددة لخفض تكلفة المعاملات من خلال تحديد مبادئ الإبلاغ الموحد فيما يتعلق بتقارير المانحين. ويجري العمل في إعداد خطط مشتركة للرصد والتقييم لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك توقيت وتبسيط استعراضات برامج ومشاريع فرادى الوكالات وتقييم نتائج عمل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

واو – تبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات

٢٣ – استجابة لقرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠١، أنشئت فرقة عمل مشتركة في إطار أفرقة البرنامج والإدارة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأعدت فرقة العمل، التي تتألف من المنظمات التابعة للجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، اقتراحات لتبسيط ومواءمة العمل فيما بين الوكالات. وقد أعد برنامج عمل لتبسيط ومواءمة أعمال صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة قُدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٢ كإضافة للقائمة الموحدة بالمسائل ذات الصلة بتنسيق الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية (E/2002/CRP.1).

٢٤ – وقد أبدى البرنامج الإنمائي التزامه بهذا الجهد من خلال إنشاء اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بالتبسيط والمواءمة، إلى جانب فريق مرجعي لدعم المدخلات المقدمة إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. وهي تضم أيضا مكتب السياسات الإنمائية، ومكتب الإدارة، والمكاتب الإقليمية، ومكتب التقييم، وفريق دعم العمليات، ومكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، لاختبار مختلف التصميمات بهدف ضمان مشاركة جميع الأطراف مشاركة تامة.

٢٥ – وبغية إشراك المكاتب القطرية، أرسل البرنامج الإنمائي استبيانا بهدف الحصول على وجهات النظر واختبار الآثار التي تنطوي عليها الاقتراحات المتعلقة بعملية التبسيط والمواءمة. وأشرك البرنامج الإنمائي ممثلين مقيمين في حلقات العمل، وعقد منتدى إلكترونيا للنقاش، وزار بلدانا (بوليفيا، جمهورية تترانيا المتحدة، الفلبين، فييت نام، اليمن)، وشارك في حلقة عمل عقدت في نيروبي ضمت أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة من ١٠ بلدان، وخبراء حكوميين، وأعضاء اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والبنك الدولي، والبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأثبتت الزيارات القطرية وحلقة عمل نيروبي سلامة التوصيات التي اقترحتها فرقة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد اعتمدت المجموعة هذه التوصيات في نيويورك في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

٢٦ – وتتواكب الجهود المشتركة بين الوكالات مع ما يجري داخل البرنامج الإنمائي من إعادة تصميم سياسات البرنامج وإجراءاته التنفيذية، وتستنير بهذه الأعمال التي منها تحقيق الاتساق بين توجهات البرامج القطرية وأطر النتائج الاستراتيجية، وأعمال تخطيط موارد المؤسسات المتعلقة بتبسيط وتكامل عمليات المعاملات.

٢٧ - ويجري تطوير نظام تخطيط موارد المؤسسات حاليا من خلال عملية تكييف البرمجيات التي ستؤدي إلى إلغاء ١٧ نظاما مختلفا على الأقل للبرمجيات المستخدمة حاليا، وسيحل محلها كلها نظام تخطيط موارد المؤسسات. وسيسفر ذلك عن تبسيط الأعمال المتعلقة بالمعاملات من خلال إدخال بيانات الموارد المالية وبيانات الموارد البشرية وبيانات المشروع بقيد وحيد. وسيوفر هذا الإجراء وقت المدخلات، كما يتفادى عدم الدقة الناتج عن مجموعة البيانات المتوازية. وسيصبح تبسيط العمليات المتعلقة بالعمل ممكنا من خلال إنشاء منهاج عمل موحد لإدارة دورة المشروع بالكامل وكذلك موارد المؤسسة والمكاتب القطرية الآتية من مصادر متعددة. وسيتحسن تقديم التقارير ويصبح أدق من ناحية التوقيت، نظرا لأن تخطيط موارد المؤسسات سيؤدي إلى تقديم تقارير عديدة بطريقة تلقائية.

٢٨ - وبينما يتيح تخطيط موارد المؤسسات فرصا كبيرة للتبسيط وللمزيد من الفعالية، توجد أيضا مخاطر محتملة مقترنة بتنفيذ ذلك. وتنشأ المخاطر أساسا من وضع كل بيانات البرنامج الإنمائي المتعلقة بالمعاملات في نظام وحيد: إذ إن مشكلات التوصيل أو فترة أعطال النظام قد تؤدي إلى قطع اتصال المكاتب القطرية بالمعلومات الحيوية لعملها.

زاي - نظام المنسق المقيم

٢٩ - فيما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، خضع ما يقرب من ٩٠ مرشحا للتقييم الخاص بالمنسق المقيم وكان نصفهم تقريبا من موظفي البرنامج الإنمائي، ومنهم ٢٦ امرأة مرشحة. وتجري الجهود لكفالة الإسراع بإجراءات الاختبار وزيادة عدد المرشحات في إطار تقييم الكفاءة. وابتداء من ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، كان من بين الـ ١٢٠ منسقا مقيما الذين يمارسون العمل ٣٣ امرأة (أي ٢٨ في المائة). ومن المتوقع أن يزيد عدد المنسقين المقيمين من النساء في عملية إعادة التكليف المقبلة. وفي متابعة للمناقشة التي دارت في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التعاون الإنمائي الدولي، من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في عام ٢٠٠٢، اقترح البرنامج الإنمائي ترشيح إناث من الخارج لإخضاعهن لعملية التقييم.

٣٠ - وفيما يتعلق بالتوازن بين منظمات الأمم المتحدة، ظل الأداء ثابتا، مع وجود ١٨ منسقا مقيما من منظمات أخرى بالأمم المتحدة غير البرنامج الإنمائي، منهم ١٣ من الرجال و ٥ من النساء، وذلك من بين الـ ١٢٠ منسقا مقيما الذين يمارسون العمل في تموز/يوليه ٢٠٠٢.

٣١ - وتجرى الجهود لتعزيز قدرة المنسقين المقيمين على العمل بكفاءة في الأزمات وفي حالات ما بعد الصراع. والمنسقون الذين يجتازون تقييم الكفاءة للمنسق المقيم سيكونون قد برهنوا على قدرتهم على قيادة جهود الأمم المتحدة في ظل هذه الظروف الصعبة.

حاء - التخطيط والبرمجة والتنفيذ

٣٢ - انصب بذل الجهود المنسقة على إيجاد الثقافة الإدارية الموجهة نحو تحقيق النتائج. وفي هذا الصدد، وضع تركيز قوي على المبادرات المتعلقة بالموارد البشرية، بهدف التنسيق بين الكفاءات والشكل التنظيمي الجديد، وتهيئة الظروف لاجتذاب الموهوبين وتنمية وحفز مواهبهم نحو التفوق. وكجزء من مبادرة إعادة تشكيل المكاتب القطرية، زودت المكاتب القطرية بمجموعة خاصة من دعم المنظمة بغية ضبط توجهات عملياتها وهيكلها بشكل أكثر اتساقا مع الاتجاه الجديد للمنظمة.

٣٣ - وبفضل مجموعة من المؤشرات، يساعد نظام متوازن لبطاقات إحراز النتائج، صمم ودشن في عام ٢٠٠١، على التخطيط، وفي النهاية على تقييم كيفية تقدم المنظمة بأسرها في تنفيذ خطة تحولها. وبالمثل، تتم إدارة الأداء الإنمائي من خلال إطار النتائج الاستراتيجي - الذي يمثل أداة لتخطيط النتائج الإنمائية والمؤشرات المناسبة. وقد تحقق تحسين الصلة بين أداء المنظمة والأداء الفردي بفضل نتائج معاد تصميمها وبفضل تقييم الكفاءة، الذي يقيّم أداء الموظف على أساس تحقيق النتائج المخطط لها في نظام بطاقات إحراز النتائج المتوازن وإطار النتائج الاستراتيجي. كما أصبحت مسوح العملاء عنصرا هاما في تقييم الأداء.

طاء - التعاون مع المؤسسات المالية الدولية

٣٤ - تطور التعاون مع البنك الدولي على الصعيدين المؤسسي المركزي والقطري معا. ويتصل جانب أساسي من التشاركات المؤسسية بتزويد الحكومات، بناء على طلبها، بدعم يتمثل في صياغة فنية للورقات الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر وبدعم يساعدها على إنجاز العمليات التشاورية داخل البلد. ويعد العمل الدائر بشأن الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر الجانب الذي تتزايد أهميته في عمل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، والذي يسهم فيه البرنامج الإنمائي كجزء من نظام المنسق المقيم. وتجري متابعة العمل المتعلق بالورقات الاستراتيجية للحد من الفقر على المستوى القطري على نحو وثيق، كما يجري رصده بالاشتراك مع البنك الدولي في اجتماعات دورية مشتركة للتقييم والتشاور.

٣٥ - ويتصل التطور الجديد في العلاقة بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي بمبادرة تقديم البنك الدولي للمساعدة إلى البلدان المنخفضة الدخل الواقعة تحت عبء الديون. وتجري المناقشات بين المؤسستين فيما يتعلق بالتعاون المحدد في أربعة بلدان رائدة.

٣٦ - ويعمل البرنامج الإنمائي على نحو وثيق أيضا مع البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عدد من البلدان لتقرير كيفية تعاون المنظمات الثلاث على نحو أفضل في معالجة مشكلات من قبيل تضييق الفجوة التي تفصل بين الإغاثة والتنمية، وتشجيع إعادة إدماج اللاجئين على نحو أكثر استدامة.

٣٧ - ويقوم البرنامج الإنمائي بإنشاء علاقة تشاركية متعددة المستويات مع معهد البنك الدولي بشأن المبادرات المتعلقة ببناء القدرات والتعاون التقني والتعليم عن بعد. وقد أصبح البنك الدولي أيضا مؤخرا مراقبا رسميا في آلية التنسيق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٨ - وينصب تركيز البرنامج الإنمائي في التعاون مع صندوق النقد الدولي أساسا على الحوار المؤسسي. وثمة عدد محدود من الأنشطة المشتركة على المستوى القطري يركز على دعم إصلاح الميزانية والسياسات النقدية.

٣٩ - وفي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، ظل البرنامج الإنمائي يركز على تطوير علاقته مع مصارف التنمية الإقليمية. ويجري تطوير حوار وثيق مع مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي من شأنه أن يفضي إلى تعاون أكبر على المستوى القطري. ويتفاوض البرنامج الإنمائي أيضا مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية حول اتفاق قانوني موحد لتنفيذ الدعم، هذا إلى جانب التشارك القائم بينهما بشأن المسائل المواضيعية.

ياء - المساعدة الإنسانية: اتقاء الأزمات وتحقيق الانتعاش

٤٠ - استجابة للطلبات المتزايدة الواردة من الحكومات التي تمر بأزمات أو بفترات ما بعد الصراع للحصول على الخدمات التقنية المتخصصة، أنشأ البرنامج الإنمائي مكتبا جديدا لاتقاء الأزمات وتحقيق الانتعاش في عام ٢٠٠١ لتعزيز الرد على طلبات المساعدة الإنمائية في حالات الأزمات وما بعد الصراع، من خلال تعزيز قدرة المكاتب القطرية وإقامة علاقات تشاركية بين البرنامج الإنمائي والجهات العاملة الخارجية، وتطوير طرق أكثر منهجية لتوليد المعرفة وأفضل الممارسات في هذا المجال. والمجالات الرئيسية التي يركز عليها البرنامج الإنمائي هي منع الصراعات، وبناء السلام، والحد من الاستضعاف (الناجم عن كل من الأزمات الطبيعية أو التي من فعل الإنسان)، والتحول إلى الانتعاش المستدام. وفي عام ٢٠٠١، أفاد أكثر من ٦٥ مكتبا قطريا عن مبادرات جارية لتحقيق هذه الأهداف.

٤١ - وقد بذل البرنامج الإنمائي، خلال عام ٢٠٠٢ بأكمله، جهودا جادة للمساعدة على سد الفجوة بين الإغاثة والتنمية، وبين أنشطة الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن من ناحية والأهداف الإنمائية من ناحية أخرى. وسعت المنظمة أيضا إلى تعزيز قدرة الحكومات على منع الصراعات العنيفة، والتصدي للأزمات وإدارة الإنعاش في فترة ما بعد الصراع، وبناء السلام.

٤٢ - وعلى الرغم من أن تصدي البرنامج الإنمائي للأزمة في أفغانستان كان محور اهتمام مكتب اتقاء الأزمات وتحقيق الانتعاش في النصف الأول من عام ٢٠٠٢، فقد تعاون المكتب بشكل وثيق مع المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي في عدة بلدان ومناطق أخرى. ففي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلا، طور البرنامج الإنمائي برنامج انتعاش موسعا للمجتمع المحلي في سياق جهود أوسع لنزع السلاح وإعادة الاندماج في المنطقة. وبعد الاتجاهات الإيجابية الناجمة عن محادثات السلام في سري لانكا، عمل البرنامج الإنمائي مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لدعم عودة المشردين داخليا وإعادة اندماجهم في المجتمع، وبناء القدرة الوطنية على إزالة الألغام. وفي السودان، دعم البرنامج الإنمائي جهود بناء السلام في منطقة جبال النوبة. ودعم البرنامج أيضا الجهود الوطنية المبذولة من خلال توفير خدمات استشارية ومساعدة تقنية في مجالات مثل الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة، والتسريح، والعدالة، وإصلاح قطاع الأمن. وبناء على طلب الحكومات، يساعد مكتب اتقاء الأزمات وتحقيق الانتعاش المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي على تحديد أهداف برامجها الإنمائية تحديدا أفضل من خلال التصدي للأسباب الجوهرية للاستضعاف والصراع.

٤٣ - وقد ركز البرنامج الإنمائي السنة الماضية على تعزيز علاقته بصفة خاصة بإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وجميعها تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. وإن العلاقة التشاركية مع إدارة عمليات حفظ السلام هامة للغاية لضمان سلاسة الانتقال بعد انتهاء عمليات حفظ السلام، بينما يعمل البرنامج الإنمائي مع إدارة الشؤون السياسية على تحقيق مبادرات بناء السلام ومنع الحروب. ويعمل البرنامج الإنمائي على نحو وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأعضاء آخرين في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل وضع الاستراتيجيات وجمع الموارد للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لتحقيق انتعاشها بعدة سبل، منها المشاركة بقدر أكبر من الفعالية في عملية النداءات الموحدة.

٤٤ - وفي الأزمات وفي فترات ما بعد الصراع، أفاد عدد متزايد من المكاتب القطرية عن الجهود المبذولة لتطوير القدرة المحلية على صياغة برامج التعمير دعما للانتعاش والمصالحة،

وإدماج قضايا الجنسين في النشاط الاجتماعي العام بوصفه عنصرا رئيسيا في برامج التعمير الشاملة التي تستهدف الحد من الفقر وبناء المؤسسات الوطنية. وساهم البرنامج الإنمائي مساهمة نشطة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وغيره من منظمات الأمم المتحدة، في زيادة الوعي بشأن مسائل المساواة بين الجنسين وهو يتصدى لمسائل التنمية في فترة ما بعد الصراع في أفغانستان ويدعم الوزارة الأفغانية المعنية بشؤون المرأة في وضع خطة لعملها.

٤٥ - وفي عدة مناطق، أصبحت أنشطة الحد من الكوارث الطبيعية والانتعاش بصورة متزايدة جزءا عاديا من أنشطة المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي. وإن الدعم المقدم إلى هذه المناطق ازداد بعد إرسال مستشارين مسؤولين عن الحد من الكوارث إلى خمس مناطق في عام ٢٠٠٢.

كاف - الشؤون الجنسانية

٤٦ - يواصل البرنامج الإنمائي اتباع نهج قائم على مسلكين لتحقيق المساواة بين الجنسين: إدراج قضايا الجنسين في النشاط الاجتماعي العام وتمكين المرأة، ولا سيما على المستوى القطري. وخلال السنة الماضية، أفاد ٧٧ في المائة من المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي عن وجود برامج تراعي المنظور الجنساني، والسعي الحثيث لإدراج قضايا الجنسين في النشاط الاجتماعي العام في مجالات متنوعة مثل الإدارة الرشيدة، والحد من الفقر، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والبيئة، والأزمات وفترات ما بعد الصراع. وفي الوقت الراهن، يدعم أكثر من ثلث المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي عملية جمع بيانات موزعة بحسب الجنس لتحسين التقارير الوطنية المقدمة، وزيادة القدرة على التحليل المتعلق بالجنسين، وربط ذلك بإعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية، وتقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية، واستراتيجيات الحد من الفقر.

٤٧ - وفي كمبوديا مثلا، دعم البرنامج الإنمائي وضع خطة لتقييم الاحتياجات وتطوير القدرات تستهدف الوزارات وإداراتها الإقليمية، وتدريب مراكز التنسيق فيها المهتمة بقضايا الجنسين لإدماج هذه القضايا في نشاطها العام. وفي بوتسوانا، دعمت المنظمة المجتمع المدني في وضع خطط لإدماج قضايا الجنسين في النشاط العام في المجتمع، ومع تطوير أدوات وآليات لتنفيذ هذه الخطط ورصدها على المستوى الحكومي. ودعم البرنامج الإنمائي أيضا الجهود المبذولة في نيبال لإدماج قضايا الجنسين في النشاط العام للمجتمع وذلك في خطط التنمية الوطنية فيها.

٤٨ - وعزز البرنامج الإنمائي أيضا الجهود المبذولة لإنشاء قاعدة بيانات تتعلق بالعنف الموجه ضد المرأة، وتدريب الشرطة على رصد حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة، وحالات العنف الموجه ضد المرأة. وأُدرجت بصفة خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا ورابطة الدول المستقلة ظاهرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعما للمساواة بين الجنسين. ومما استحوذ على اهتمام خاص ضمان وجود اتصالات بين أصحاب الشأن الوطنيين، ولا سيما هؤلاء الذين يعملون في مجال قضايا الجنسين وتعزيز شبكات المعرفة، كما هو الحال مثلا في ليتوانيا حيث دعم البرنامج الإنمائي إنشاء مكتبة افتراضية تفاعلية، وفي ماليزيا حيث قدم اقتراحات في مجال السياسات إلى وزارة تطوير شؤون المرأة والأسرة، وذلك فيما يتعلق بقضايا الجنسين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٩ - إن التشارك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تزايد، ويجري توسيع نطاقه ليشمل مجالات عمل جديدة. ومثال رئيسي على ذلك التعاون بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (الذي يضم المنظمة النسائية المعنية بالبيئة والتنمية) لإعداد ملف يعنى بقضايا الجنسين والتمويل من أجل التنمية، وهدفه هو تعزيز الأنشطة الترويجية وزيادة الوعي بشأن المسائل الجنسانية الرئيسية فيما يتصل بتمويل التنمية. وإن أكثر من نصف جميع المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي تقدم التقارير عن أنشطتها المشتركة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وتهدف هذه الأنشطة بصفة خاصة إلى تطوير قدرة الجهات العاملة المحلية والوطنية على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٣]، وزيادة الوعي بالعنف الموجه إلى المرأة والحد منه، وتوجيه عمل الأفرقة المواضيعية التابعة للأمم المتحدة في المجال الجنساني.

لام - التعاون بين بلدان الجنوب

٥٠ - سعت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى دعم النهج الابتكارية في معالجة موضوع التعاون بين بلدان الجنوب من خلال البرامج المتعلقة بالحماية الاجتماعية التي تستهدف الأفراد في القطاع غير الرسمي، وإنشاء وتعزيز الروابط في قطاع الأعمال. وقد واصلت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إصدار نشرتها ''مجلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب'' وتحديث شبكة معلوماتها، شبكة المعلومات والتنمية، من خلال توفير مجموعة من الخدمات على الإنترنت، بما في ذلك الخبرة المتوافرة عن بلدان الجنوب والممارسات الإنمائية المبتكرة. وهناك مبادرة رائدة تتصدى لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال الجهود التعاونية لمكافحة الإيدز في بوتسوانا، وقد استفادت من

التجربة المكتسبة في البرازيل حيث تركز جهود التصدي للوباء على تعزيز نظام التعليم في ذلك البلد.

٥١ - وزاد البرنامج الإنمائي من الجهود التي يبذلها لتسهيل التبادلات بين بلدان الجنوب من خلال السعي إلى طلب حلول إنمائية من عدد متزايد من المؤسسات العالمية والخبراء الأفراد في بلدان الجنوب. وقد استفادت عملية تحديد هذه الخبرات من الشبكة الواسعة لموظفي البرنامج الإنمائي الموجودين في الميدان. ونتيجة لذلك، كان من بين الشركاء الرئيسيين مجموعة من خبراء بلدان الجنوب في مجالات كثيرة، منها الإصلاح القضائي، والحكم المحلي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقضاء على الفقر.

٥٢ - واكتسب التعاون الثلاثي أيضا أهمية جديدة في عمل البرنامج الإنمائي، مع قيام مؤسسات وخبراء من بلدان الشمال والجنوب بتشكيل شبكات تعاونية لإجراء أبحاث مشتركة وتقاسم الموارد التكنولوجية والمالية، والقيام في الوقت نفسه ببناء مؤسسات أقوى في بلدان الجنوب. ومثال بارز على هذه العلاقة التشاركية رابطة تنمية زراعة الأرز في غرب أفريقيا وشركاء آخرون من بلدان الشمال والجنوب مما أدى إلى استنباط أصناف جديدة من الأرز المرتفع الغلة الذي يحتوي على نسبة عالية من البروتين أطلق عليه اسم ''الأرز الجديد لأفريقيا''. وينتظر من الأرز الجديد لأفريقيا أن يؤدي إلى زيادة إنتاج الأرز إلى ٠٠٠ ٧٤٤ طن، وتخفيض الواردات من الأرز في غرب أفريقيا بما قيمته ٨٨ مليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠٠٦. وسيزداد على الأرجح دخل المزارعين من الأرز الجديد لأفريقيا بنسبة ٢٥ في المائة.

ثانيا - متابعة متكاملة للمؤتمرات وللأهداف الإنمائية للألفية

٥٣ - إن البرنامج الإنمائي، وفاء منه لولايته بوصفه الجهة المسؤولة عن وضع سجل للأهداف المحققة وإدارة الحملة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، قد ساهم مساهمة كبيرة في تنسيق استراتيجية الأمم المتحدة في مجال الأهداف الإنمائية للألفية. وتركز هذه الاستراتيجية على الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة على المستويين العالمي والقطري، وفيما يلي عناصرها الرئيسية:

(أ) الرصد - إن التتبع المنهجي والمستمر للتقدم المحرز المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية واستعراض هذا التقدم - من حيث الإنجازات والاتجاهات ووجوه النقص - أمر حاسم لتحويلها إلى تدابير معترف بها على نطاق واسع تتعلق بالتعاون الدولي الناجح؛

(ب) التحليل – من المهم للغاية تعريف وتقييم الأبعاد المتعلقة بالسياسات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية استنادا إلى توافق الآراء بين الشركاء حول السياسات اللازمة والإصلاحات المؤسسية والاستثمارات والخيارات والاستراتيجيات التمويلية، لزيادة الجهود المبذولة من خلال تنفيذ مشروع الألفية؛

(ج) الحملة/التعبئة – إن التعاون مع مجموعة كبيرة من الشركاء المهتمين بموضوع تعبئة التزامات وقدرات قطاع عريض في المجتمع أمر ضروري لزيادة الوعي وتشجيع الرأي العام على دعم الإجراءات المتخذة في مجال الأولويات والسياسات وتوزيع الموارد؛

(د) الأنشطة التنفيذية – إن المساعدة التي تستهدف تحقيق الأهداف تتيح التصدي بصورة مباشرة للصعاب الرئيسية التي تعترض سبيل تحقيق تقدم في مجال الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري، مع الاعتراف بأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو في نهاية المطاف من مسؤولية البلدان الأعضاء؛

(هـ) بناء العلاقات التشاركية – من بين السمات التي تجمع العناصر الأربعة للاستراتيجية المذكورة أعلاه وضع وتنفيذ استراتيجيات خلاقة للعمل بصورة مكثفة أكبر مع مجموعة عريضة من الجهات العاملة التي تعتبر مساهمتها أمرا حاسما.

٥٤ – وقد جرى في السنة الماضية إنشاء الصندوق الاستئماني للألفية بوصفه الجهة التمويلية الرئيسية لبرنامج الدعم. وتم تقريبا تمويل ثلثي النفقات المخطط لها للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

٥٥ – وإن المكتب المركزي لمشروع الألفية قد فتح أبوابه في نيويورك. وعقد الاجتماع الأول لجميع المنسقين في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وسوف تساهم فرق العمل بورقات للمعلومات الأساسية لتستخدم في إعداد ''تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣''، الذي سيركز على الأهداف الإنمائية للألفية. وقد عقد الاجتماع الأول لفريق خبراء الأمم المتحدة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في نيويورك.

٥٦ – وقد عيّن المنسق التنفيذي للحملة العالمية للألفية، التابع للأمين العام، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وإن الوعي بالأهداف الإنمائية للألفية والتشارك مع منظمات المجتمع المدني في تزايد مطرد، وهو ما يؤكده عقد اجتماع للمنظمة المسؤولة عن المراقبة الاجتماعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ لرصد الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى المؤتمر السنوي للشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية بشأن تمكين الفقراء وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، وإلى اجتماع في كانون الأول/ديسمبر للمنتدى الاجتماعي لأفريقيا الذي ركز على الأهداف الإنمائية للألفية. ويقوم المرفق دون الإقليمي للموارد في وسط وشرق أفريقيا بإعداد كتيب عن مساهمة منظمات المجتمع المدني في

الأهداف الإنمائية للألفية وعن النهج الرائدة لهذه المساهمة؛ وقام المرفق دون الإقليمي للموارد في بنما بتجميع كتيب معلومات للأهداف الإنمائية للألفية لكي تستخدمه المكاتب القطرية.

على الصعيد القطري

٥٧ - نشر بالفعل حوالي ١٦ تقريرا عن الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بقيادة المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. ويجري إعداد أكثر من ٥٠ من هذه التقارير. وقد صدر تقرير إقليمي عن الأهداف الإنمائية للألفية لأفريقيا بمناسبة المناقشات التي جرت في اجتماع مجموعة الثمانية المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ حول ''الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا'' (A/57/304، المرفق). وتلقى حوالي ٣٦ مكتبا قطريا في أفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التمويل اللازم للشروع في أنشطة للدعوة ولزيادة الوعي بالأهداف الإنمائية للألفية أو التوسع في هذه الأنشطة، وذلك بالتعاون مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

٥٨ - وجرى تنظيم حلقة عمل بدعم من البرنامج الإنمائي حول الأهداف الإنمائية للألفية اشترك فيها ١٢ فريقا من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في آسيا والمحيط الهادئ، وذلك على نحو مشترك مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وضم الاجتماع مشاركين من المجتمع المدني، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وقد نظمت حلقات عمل مماثلة لوسط وشرق أفريقيا في إثيوبيا، وللدول العربية في اليمن. ويجري إعداد حلقات عمل إضافية في بنغلاديش وسلوفاكيا والسنغال.

الحواشي

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) قرار الجمعية العامة ٣٤/١٨٠، المرفق.

الجزء الثاني
تقرير المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

موجز

أُعد هذا التقرير تمشيا مع الصيغة الموحدة التي تم الاتفاق عليها بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهو يغطي قائمة المسائل التي حددت في المشاورات بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتشمل المسائل الرئيسية تنفيذ برنامج الأمين العام للإصلاح وأحكام الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات، ومتابعة المؤتمرات الدولية والأهداف الإنمائية للألفية.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	تنفيذ برنامج الأمين العام للإصلاح وأحكام الاستعراض الشامل للسياسة العامة الذي يجرى كل ثلاث سنوات	١-٤٩	٢٢
	ألف – تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	١-٥	٢٢
	باء – بناء القدرات	٦-٩	٢٣
	جيم – التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	١٠-١٢	٢٤
	دال – الرصد والتقييم	١٣-١٧	٢٥
	هاء – تبسيط القواعد والإجراءات ومواءمتها	١٨-٢٠	٢٦
	واو – نظام المنسقين المقيمين	٢١-٢٤	٢٧
	زاي – المساعدة الإنسانية	٢٥-٣٤	٢٨
	حاء – الجنسانية	٣٥-٤٣	٣٠
	طاء – تكنولوجيا المعلومات	٤٤-٤٥	٣٢
	ياء – التعاون مع البنك الدولي	٤٦-٤٩	٣٣
ثانيا –	متابعة المؤتمرات الدولية والأهداف الإنمائية للألفية	٥٠-٥٥	٣٤
ثالثا –	التوصية	٥٦	٣٥

أولا – تنفيذ برنامج الأمين العام للإصلاح وأحكام الاستعراض الشامل للسياسة العامة الذي يجرى كل ثلاث سنوات

ألف – تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

١ – تحسنت حالة الموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠١ للسنة الثانية على التوالي، إذ وصل مجموع الموارد العادية إلى ٢٦٤,٧ مليون دولار. وتمثل هذه الزيادة ارتفاعا طفيفا بنسبة ١,٥ في المائة عن مبلغ ٢٦٠,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٠. ويعزى هذا التحسن الطفيف إلى عدد من مانحي الصندوق الرئيسيين، وخاصة أيرلندا والدانمرك والسويد وسويسرا وفنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٢ – ويجدر بالإشارة أيضا توسيع نطاق قاعدة المانحين للصندوق، التي وصلت إلى العدد المستهدف البالغ ١٢٠ جهة مانحة في عام ٢٠٠١. وجاء هذا استجابة مباشرة لمقرر المجلس التنفيذي ٢٤/٩٨، الذي سلم بأن الإفراط في الاعتماد على عدد محدود من المانحين يشكل خطرا يتهدد استدامة الصندوق المالية الطويلة الأجل. وتدل قاعدة المانحين الموسعة على الدعم الواسع النطاق الذي يحظى به الصندوق من البلدان المستفيدة من البرامج التي يقدم لها المساعدة، وعلى التسليم بأن حشد الموارد هو مسؤولية جماعية يتعين على كل من الصندوق وجميع الأعضاء فيه تحملها.

٣ – ولقد سعى الصندوق جاهدا، في سياق إطار التمويل المتعدد السنوات، للحصول على تعهدات بتقديم التبرعات لعدة سنوات لكفالة مزيد من الاستقرار وتحسين إمكانية التنبؤ بالموارد الآتية للصندوق. ورغم أن الصندوق يشعر بالامتنان لأن عددا من المانحين الرئيسيين تمكن من الإعلان عن التبرعات لعدة سنوات، فإن غالبية كبار مانحيه لم تتمكن من القيام بذلك. و لم يتم استلام إلا ٢٧ تعهدا من التعهدات المتعددة السنوات في عام ٢٠٠١.

٤ – وقد زادت الموارد الأخرى في عام ٢٠٠١، فوصلت إلى أعلى مستوى لها، وهو ١٢٧ مليون دولار. ويشمل هذا المبلغ مساهمات كبيرة قدمتها المملكة المتحدة وهولندا لشراء السلع الأساسية لوسائل منع الحمل. وقدمت أيضا مساهمات كبيرة أخرى من الاتحاد الأوروبي وسويسرا وكندا والنرويج. ولقد أصبح اتجاه تقديم موارد أخرى يحظى بمزيد من الأهمية أثناء السنوات الأخيرة. ومع ذلك لا يتوقع الصندوق الحصول على هذا المستوى المرتفع من الموارد الأخرى في عام ٢٠٠٢، بما فيها الصناديق الاستئمانية والتمويل المشترك.

٥ - وفي عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، ستتركز أهداف الصندوق في مجال حشد الموارد على زيادة الموارد الأساسية نتيجة لنمو الاحتياجات البرنامجية، بما فيها الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وسيسعى الصندوق إلى تعزيز علاقاته التشاركية مع جميع المانحين، ولا سيما مع المانحين الرئيسيين من الصف الثاني، بهدف زيادة حصتهم في الموارد الأساسية للصندوق، وإلى الحصول على أكبر عدد ممكن من التعهدات الجديدة لعدة سنوات. وسيقوم الصندوق أيضا بتعزيز علاقاته التشاركية مع المؤسسات والقطاع الخاص بغية المضي في زيادة عدد المانحين.

باء - بناء القدرات

٦ - اعتُبر بناء القدرات الوطنية أحد العوامل الحاسمة للإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[1]. وهو أيضا إحدى الاستراتيجيات الرئيسية للإطار المرتكز على النتائج داخل إطار التمويل المتعدد السنوات الذي وضعه الصندوق والذي يحدد الطرائق التي ينشر الصندوق بموجبها موارده للحصول على النتائج. وفي عام ٢٠٠٢، ظل تدعيم بناء القدرات الوطنية بعدا حيويا لإعداد البرامج على جميع مستويات العمليات التي يقوم بها الصندوق، انطلاقا من المساعدة في رسم السياسات على أعلى مستويات المؤسسات الحكومية وانتهاءً بتدريب الموظفين الصحيين على تقديم الخدمات في مجال الرعاية الصحية الأساسية.

٧ - وخصّت مكاتب الصندوق القطرية في جميع المناطق بناء القدرات الوطنية بالأولوية واستخدمت الجزء الأكبر من مواردها في هذا المجال. وينطبق ذلك بشكل خاص على أفريقيا وفي البلدان ذات الأولوية من الفئة ألف، حيث يتعين التركيز بخاصة على بناء القدرات الوطنية. غير أن احتياجات هذه البلدان تكون في الغالب هائلة بحيث يصعب تلبيتها. ومع ذلك، يجب تلبية احتياجات معيّنة لبناء القدرات في مجال السكان والتنمية على وجه السرعة، وهي تشمل زيادة المعرفة في مسائل الصحة الإنجابية والسكان والمسائل الجنسانية؛ وتحسين المهارات في تصميم البرامج ورصدها وتقييمها وإعداد التقارير عنها؛ وتعزيز جمع البيانات وتحليلها وتعميمها؛ وتحسين إدارة البرامج وتنسيقها.

٨ - وبالإضافة إلى ذلك سيجري الصندوق دراسة لهياكل المكاتب القطرية تقوم على التحليل النوعي والمؤشرات الاستراتيجية. وسيمكن ذلك الصندوق من وضع عملية تخطيط شفافة ومنتظمة يمكنها أن تجعل نوعيات الموظفين وكفاءاتهم متسقة مع عبء أعمال المكاتب. ويرمي الهدف الشامل إلى تعزيز قدرات مكاتب الصندوق القطرية وإيجاد وجود ميداني متجدد ومركز ويتسم بمزيد من الفعالية.

٩ - وقد صُممت الدراسة بحيث تكفل استخدام الموظفين الوطنيين أفضل استخدام، لمنحهم دورا بارزا في البرمجة والإدارة والتنظيم. وترمي الدراسة في جوهرها إلى تنمية القدرات الوطنية لإدارة عمليات المكاتب الميدانية والإعداد المهني للوجود الميداني للصندوق واستدامته. وستؤدي أيضا إلى تمكين الموظفين الميدانيين من العمل بشكل أفضل على إدارة ورصد الجزء المتزايد بشكل مستمر من موارد البرامج المتأتية من أموال خارجة عن الميزانية ومن ترتيبات التمويل المشترك. وسيقتضي ذلك استثمارا كبيرا في تدريب الموظفين وتطويرهم، وهو الأمر الذي يثق الصندوق أنه سيسفر عن نتائج كبيرة من حيث تنفيذ البرامج وإدارتها.

جيم - التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

١٠ - في عام ٢٠٠٢، كثفت اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الجهود التي تبذلها لتكامل عمليتي التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع التقييم والدعوة القطريين. وفي أعقاب اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٠١/٥٦ بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، أصبح الفريق المعني بالبرامج التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يشكل فريقا عاملا يترأسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بينما يعد صندوق الأمم المتحدة للسكان نائبا للرئيس، ويتولى تنقيح التقييم القطري الموحد لعام ١٩٩٩ والمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١١ - وجرى تكليف الفريق العامل بأن يجعل المبادئ التوجيهية متسقة مع التطورات الأخيرة، ولا سيما مع إعلان الألفية[٢]، والأهداف الإنمائية للألفية، وعلاقة الترابط بين التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمليات وأطر التخطيط الوطني، مثل استراتيجيات الحد من الفقر، بما في ذلك الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المبادئ التوجيهية المنقحة أن تراعي الدروس المستفادة من أكثر من ثلاث سنوات من الخبرة والتوصيات الناتجة عن التقييم الخارجي لعمليتي التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي أُجرى في عام ٢٠٠١. وقد صدرت المبادئ التوجيهية المنقحة في أيار/مايو ٢٠٠٢، ويجري تجريبها في ستة بلدان بدأ فيها التنفيذ، هي: إكوادور وباكستان وبنن وكينيا ومدغشقر والنيجر. وقد تم استحداث نظام لدعم وضمان الجودة يكفل التزام التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بالمعايير الرفيعة للجودة والسماح بإجراء برمجة قطرية ترتكز

على النتائج. وسيتم في عام ٢٠٠٣ استعراض كل من المبادئ التوجيهية ونظام دعم وضمان الجودة.

١٢ - وتتمثل التحديات الرئيسية لضمان ارتفاع جودة التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في تأمين إشراف حكومي أكبر على العمليات والمنتجات والمشاركة؛ وتقليص تكاليف المعاملات بالنسبة لجميع الشركاء إلى أدنى حد ممكن؛ وإدماج عملية التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عمليات التخطيط الوطني. وعلاوة على ذلك فقد تحول دعم عملية التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تدريجيا من المقر إلى المكاتب الإقليمية (التقنية) من أجل ضمان أن يكون كل مشروع أو برنامج قطري نابعا من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأن يكون مرتبطا ارتباطا مباشرا بعمليات التخطيط الوطني الأخرى.

دال - الرصد والتقييم

١٣ - في عام ٢٠٠١، واصل الصندوق بذل جهود متضافرة لتعزيز القدرات المؤسسية في مجال التقييم والرصد المرتكزين على النتائج. وجرى وضع أشكال جديدة في تخطيط البرامج والإبلاغ عنها ترتكز على النتائج، بالتشاور مع مكاتب قطرية مختارة ومع أفرقة الخدمات التقنية القطرية، ووزعت على الموظفين. ووضعت هذه الأشكال أيضا على موقع الصندوق على الشبكة الداخلية. وهناك سمة جديدة تمثلت في وضع خطة لإدارة البرامج سيتم استعراضها في عام ٢٠٠٢. وكان الاستعراض الذي بدأ في عام ٢٠٠٠ لتوجيهات الرصد والتقييم الواردة في المبادئ التوجيهية للبرامج بمثابة مدخل استعان به فريق مشترك بين الشُعب أنشئ في عام ٢٠٠١ من أجل تنقيح المبادئ التوجيهية وتحديثها. وقد قام، في هذا الإطار، فريق فرعي معني بالرصد والإبلاغ والتقييم بتناول ثغرات ومسائل عديدة تقتضي التحسين.

١٤ - وعقدت شبكة التقييم التابعة للصندوق اجتماعها السنوي الثالث من أجل استعراض التقدم المُحرز والموافقة على خطة عمل عام ٢٠٠١. وقد كانت شبكة التقييم مفيدة في الترويج لممارسات التقييم والرصد المرتكزة على النتائج والتوصل إلى تفهم مشترك للإدارة المرتكزة على النتائج فيما بين موظفي الصندوق وأفرقة الخدمات التقنية القطرية. وتمثل أحد المنتجات الرئيسية لشبكة التقييم في مجموعة أدوات يستخدمها مدير البرنامج في الرصد والتقييم، وهي منشورة على موقعي الصندوق على الإنترنت وعلى الشبكة الداخلية. وتم إكمال عشر مجموعة أدوات، ويجري الآن إكمال ثلاث مجموعات إضافية. وتم أيضا توفير

نسخ من مجموعات الأدوات باللغتين الفرنسية والإسبانية. ويرى موظفو المكاتب القطرية أن مجموعة الأدوات مفيدة ويمكن الاطلاع عليها بسهولة.

١٥ - وقد نظم الصندوق، بغية تعميم نهج الإدارة المرتكز على النتائج في جميع أرجاء الصندوق، حلقة العمل الرابعة من سلسلة حلقات العمل الإقليمية لإدارة البرامج من أجل موظفي برامج المكاتب القطرية ومستشاري أفرقة الخدمات التقنية القطرية. وتُرجمت النماذج التدريبية إلى اللغتين الفرنسية والإسبانية ووضعت على الموقع على الإنترنت. وتشجع حلقات العمل التفهم الأفضل لمبادئ واحتياجات إدارة البرامج والمكاتب المرتكزة على النتائج وتعزز قيمة الرصد والتقييم.

١٦ - كما روجت أفرقة الخدمات التقنية القطرية لمفهوم الإدارة المرتكزة على النتائج في اتصالاتها بالمكاتب القطرية والنظراء الوطنيين، واتخذت خطوات للارتقاء بمهارات الرصد والتقييم لدى موظفي المكاتب القطرية. وقدمت أفرقة الخدمات التقنية القطرية المساعدة داخل البلدان، ونظمت العديد من حلقات العمل لتأكيد أهمية الرصد والتقييم وتعزيز قدرات المكاتب القطرية في ميدان الإدارة المرتكزة على النتائج. وشددت هذه الأفرقة، بشكل خاص، على استعمال إطار العمل المنطقي بوصفه أداة لإدارة البرامج وتحديد واختيار المؤشرات المناسبة لأداء البرامج، بالنسبة للبرامج الموضوعة حديثا والجارية. وأكد مستشارو الأفرقة خلال التدريب الحاجة إلى تخطيط أنشطة الرصد والتقييم، فضلا عن تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة لها، في مرحلة مبكرة من دورة البرامج.

١٧ - وما زال هناك عدد من التحديات رغم التقدم المحرز في ميدان بناء القدرات المؤسسية وإيجاد ثقافة للرصد والتقييم في الصندوق. ويظل اعتماد إطار العمل المنطقي كوسيلة للرصد والتقييم الفعالين للبرامج محدودا، رغم تحسن تقديره منذ عام ٢٠٠٠. ويؤدي نقص البيانات المتيسرة والموثوقة والشاملة والمتوافرة في الوقت المناسب إلى جعل تحديد المؤشرات التي يمكن التحقق منها موضوعيا أمرا صعبا، مما يعوق تحليل التقدم المحرز وإثبات النتائج النهائية. وبالإضافة إلى ذلك، يقتضي ارتفاع معدل تبديل موظفي المشاريع في بعض البلدان بذل جهود مستمرة في ميدان التدريب وإعادة التدريب.

هاء - تبسيط القواعد والإجراءات ومواءمتها

١٨ - شرعت اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أحد أوسع الجهود التي بذلتها على الإطلاق في ميدان التبسيط والمواءمة، وذلك في أعقاب اتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٠١/٥٦، ومؤخرا في إثر تنفيذ الموجة الثانية من تدابير الإصلاح التي اقترحها الأمين العام. فقد أنشأت فرقة عمل لإيجاد السبل الكفيلة بتحقيق المواءمة الكاملة في الميادين الخمسة

المذكورة في القرار ٢٠١/٥٦ (الفقرة ٦٠)، بحلول عام ٢٠٠٤: تحقيق اللامركزية وتفويض السلطة؛ الأنظمة المالية؛ تنفيذ البرامج، وبخاصة الرصد والإبلاغ؛ الخدمات المشتركة العامة في المكاتب القطرية؛ تعيين موظفي المشاريع الوطنيين وتدريبهم ودفع أجورهم.

١٩ - ونتيجة للعمل الذي اضطلعت به مختلف أفرقة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمشاورات التي أجريت مع المكاتب القطرية، قدمت اللجنة التنفيذية للمجموعة الإنمائية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢ برنامج عمل يمتد إلى غاية عام ٢٠٠٤ حظي بتأييد الدول الأعضاء. وقامت اللجنة التنفيذية للمجموعة الإنمائية أيضا، بالتشاور مع المكاتب القطرية، بوضع تدابير ترمي إلى تحسين إعداد البرامج وإقرارها وتنفيذها ورصدها وتقييمها في أعقاب اعتماد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فضلا عن زيادة المرونة والإسهام في بناء القدرات الوطنية في الوقت ذاته.

٢٠ - وسيجري تنفيذ هذه التوصيات على مراحل ابتداء من عام ٢٠٠٣. وستواصل اللجنة التنفيذية للمجموعة الإنمائية استكشاف السبل اللازمة لتقليص تنافر وتعقيد قواعد وإجراءات منظومة الأمم المتحدة، بهدف خفض تكاليف المعاملات إلى الحد الأدنى وتعزيز فعالية دعم الأمم المتحدة وأثره على الصعيد القطري.

واو - نظام المنسقين المقيمين

٢١ - واصل الصندوق مشاركته الفعالة في العمل الجاري لتطوير نظام المنسقين المقيمين. وقد حقق ذلك من خلال عضويته في الفريق المعني بمسائل المنسقين المقيمين والفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المسؤول عن تقييم كفاءات المرشحين لملء وظائف المنسقين المقيمين وتقديم ترشيحاتهم إلى مدير المجموعة الإنمائية.

٢٢ - ومن أجل تعزيز نظام المنسقين المقيمين، أيد الصندوق نظام التقييم الجديد الشامل والمتعدد التصنيفات الخاص بالمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. وفي إطار تجربة رائدة، أجري في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ تقييم لعشرة أفرقة ضمت تسعة ممثلين للصندوق. وشملت الأفرقة القطرية المشاركة الأفرقة التابعة لجمهورية إيران الإسلامية وتركيا وتيمور - ليشتي وجامايكا وكمبوديا والكونغو ولبنان وملاوي وموريشيوس. وكشف التقييم أن ثمة اختلافا في إدراك مفهوم الأفرقة القطرية، وأنه كانت هناك في بعض الحالات محاولات لتفويض المشاركة إلى موظفين غير الممثلين ونوابهم. والمجموعة الإنمائية منهمكة حاليا في اتخاذ قرار بشأن مستقبل تلك التقييمات.

٢٣ - وفيما يتعلق بنظام مراكز تقييم المنسقين المقيمين، أكمل ١٣١ مرشحا التقييمات من خلال المراكز الخمسة عشر التي تديرها شركة "Systemhouse, Ltd" (SHL)، وهي شركة استُعين بها لهذا الغرض. وخلال عام ٢٠٠٢، شارك مرشح من الصندوق في عملية التقييم وحظي بتقييم إيجابي. وثمة ٣٣ (٢٦ في المائة) امرأة من بين ١٢٦ منسقا مقيما حاليا، ومنهن ٥ من وكالات غير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي الوقت الراهن، ليس هناك منسقون مقيمون من الصندوق. ولا يزال التوازن بين الوكالات يشكل مصدر قلق، شأنه في ذلك شأن صغر حجم مجموعة المرشحين مقارنة بعدد الشواغر. وتبذل جهود من أجل زيادة عدد المرشحات. وقام البرنامج الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة للأمم المتحدة برعاية مرشحات خارجيات بغرض إجراء التقييم.

٢٤ - ورغم استمرار تحسن إجراء عمليات مراكز تقييم المنسقين المقيمين والارتقاء بمستواها، فإنه ما زالت هناك ميادين تحتاج إلى تحسين. ومن بين الميادين التي تستدعي الاهتمام ضرورة الإلمام على نحو أفضل بـ ''كفاءة التنسيق'' لدى المنسق المقيم. وقد يكون من اللازم إيجاد عملية محددة ومستقلة لقياس هذه الكفاءة الأساسية دون تغيير أطر الكفاءة الأربعة عشر.

زاي - المساعدة الإنسانية

٢٥ - أصبح الصندوق يضطلع بدور مهم في عمليات حالات الطوارئ والإغاثة من خلال علاقاته التشاركية الناجحة مع وكالات من قبيل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولجنة الإنقاذ الدولية، وغيرها من أعضاء الاتحاد المعني بالصحة الإنجابية للاجئين.

٢٦ - وبعد تشكيل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالصحة الإنجابية للاجئين في أواسط التسعينات، تولى الصندوق بنجاح تنسيق وضع مجموعة الخدمات الأولية الدنيا في حالات الطوارئ، وإعداد الدليل الميداني المشترك بين الوكالات المتعلق بالصحة الإنجابية للاجئين واستكماله دوريا، وذلك بمشاركة فعالة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة. ومنذ عام ١٩٩٧، نشط الصندوق أيضا في عملية النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات الصادرة عن الأمم المتحدة، حيث شارك في ١٤ نداء في عام ٢٠٠٢. كما اضطلع الصندوق بجهود منتظمة لتطوير قدراته والاستجابة للاحتياجات الإنسانية في حالات الطوارئ بفعالية أكبر.

٢٧ - وشارك الصندوق في عدد من الأفرقة العاملة على الصعيد العالمي منذ أن أصبح عضوا في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وأقام الصندوق علاقات تشاركية قوية مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإدارة عمليات حفظ السلام، وهو يشارك مشاركة فعالة في معالجة قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حالات الصراع المسلح. وعلى الصعيد الميداني، يشارك الصندوق في خطط الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والخاصة بالتخطيط للطوارئ والتأهب للكوارث.

٢٨ - ويواصل الصندوق تنفيذ عملياته في حالات الطوارئ من خلال توفير المساعدة الإنسانية الغوثية ودعم جهود السلطات المحلية والمجتمع المدني الموجهة لتحقيق التنمية. ويقدم الصندوق الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، وعلاج الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، عن طريق توفير الأدوية والسلع الأساسية، والمعدات والمواد والأدوية المطلوبة على سبيل الاستعجال للمستشفيات ومرافق الرعاية الصحية الأساسية والعيادات المتنقلة. كما يقدم الصندوق الدعم لإصلاح مراكز تقديم الخدمات المعطلة وإتاحة التدريب لمقدمي الخدمات والعاملين في قطاع الخدمات المجتمعية.

٢٩ - كما يدعم الصندوق توفير العلاج للنساء اللواتي تعرضن لصدمات وأسرهن في مخيمات اللاجئين والمناطق المتضررة وتأهيلهن وتقديم المشورة لهن من خلال المشاريع التي تلبي احتياجات النساء والفتيات في حالات الصراع وما بعده. وتشكل الأحوال الاقتصادية للنساء وأسرهن وتوليد الدخل والحصول على الخدمات الأساسية مسائل مركزية في البرامج التي تحظى بدعم الصندوق.

٣٠ - ويهتم الصندوق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن العنف الجنسي والعنف المرتكز على أساس جنساني في حالات الصراع من خلال وضع استراتيجية تشمل ستة عناصر، من بينها ما يلي: الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط القوات المسلحة والشرطة والقوات المعنية بتسريح الجند وحفظ السلام؛ توفير إمداد مأمون من الدم؛ الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز/الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، وتشجيع النساء الضعيفات المتضررات من الأزمة على اتباع أسلوب عيش سليم؛ الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط اللاجئين والمشردين داخليا من المراهقين؛ تعزيز قدرات المنظمات المحلية غير الحكومية.

٣١ - وفي عام ٢٠٠٢، بدأ تنفيذ هذه الاستراتيجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، بالتعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني

بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتعاون الصندوق أيضا مع وحدات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، بما فيها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وعلاوة على ذلك، يعمل الصندوق مع البرامج الوطنية لتسريح الجند في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، ويدعم إعادة إدماج المقاتلين سابقا من المراهقين في المجتمعات المحلية من خلال برامج التعليم وتنمية المهارات الحياتية. كما يشارك الصندوق في عدد من البرامج إلى جانب الشرطة والقوات المسلحة في أوروبا الوسطى والشرقية وجنوب شرق آسيا، حيث يقدم الدعم لبرامج التعليم وتشجيع التسامح والمساواة بين الجنسين والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٢ - وتواصل برامج الصندوق دعم إعادة إدماج ضحايا الحرب والعنف في المجتمعات المحلية، ولا سيما المقاتلين سابقا من الشباب والنساء المعدمات. وفي هذا الإطار، يدعم الصندوق المشورة النفسية والاجتماعية؛ ويسهر على تقديم الخدمات الصحية الأساسية في مراكز الاستقبال بدون مواعيد؛ ويدعم التأهيل المهني لتنمية المهارات، بما يزيد من فرص الحصول على عمل مُربح.

٣٣ - ويشجع الصندوق على إدراك الآثار المدمرة التي تحدثها الصراعات المسلحة في حياة النساء والفتيات. وفي هذا الإطار، قدم الصندوق الدعم لسلسلة من الاجتماعات الدولية وحلقات العمل التدريبية لصالح ممثلي الحكومة والمجتمع المدني. وتعزيزا لمبادرات بناء السلام، يتعاون الصندوق مع معهد السلام في الولايات المتحدة بشأن عدد من أنشطة التدريب والدعم في شرق أفريقيا. كما يدعم الصندوق أنشطة البحث وجمع البيانات لتوثيق حالات العنف وآثارها على الصحة، فضلا عن البرامج الرامية إلى التخفيف من حدة هذا العنف.

٣٤ - ويواصل الصندوق تعزيز قدراته في مجال الاستجابة في حالات الطوارئ عن طريق استحداث النظم والإجراءات الضرورية لكفالة التسليم بأولوية احتياجات الصحة الإنجابية وإدماجها إدماجا كاملا في صلب الأنشطة الإنسانية. وتم تقديم الدعم لتدريب موظفي المساعدة الإنسانية المنتسبين للمؤسسات الوطنية والدولية المسؤولة عن البرامج الموجهة للنساء والبرامج الصحية. ويقدم الصندوق الدعم المالي والمساعدة التقنية لتنفيذ تلك البرامج التدريبية، في إطار تشاركي مع أعضاء الاتحاد المعني بالصحة الإنجابية للاجئين.

حاء - الجنسانية

٣٥ - أنشئ في عام ٢٠٠٢ فرع للثقافة والجنسانية وحقوق الإنسان في شعبة الدعم التقني التابعة للصندوق، مما يعكس اهتمام الصندوق بمراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان والثقافة في الأنشطة الرئيسية لبرامجه.

٣٦ - ويتمثل الهدف من التركيز على مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة الرئيسية للصندوق في عام ٢٠٠٢ في تعزيز النهج القائم على الحقوق في أعمال الصندوق. إذ تعد المساواة والإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة حجر الزاوية في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٣]. وقد دعا أصحاب المصلحة قيادة الصندوق إلى كفالة أن تكون حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المتعلقة بالجنسين، في مقدمة تنفيذ برنامج العمل. واستجابة لذلك، أنشأ الصندوق مجموعة عمل لاستعراض كيفية إدماج حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الإنجابية، في مجالات برامج الصندوق. وستضع مجموعة العمل إطاراً مفاهيميا وتنفيذيا من شأنه أن يربط بين حقوق الإنسان والصحة الجنسية والإنجابية والسكان والمساواة والإنصاف بين الجنسين، لضمان نهج متساوق للبرمجة.

٣٧ - وثمة مجال تركيز آخر للصندوق يتمثل في اعتماد نهج قائم على الحقوق ويراعي النواحي الثقافية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، استعرض فريق استشاري داخلي الجوانب الثقافية والعوائق التي تعترض تنفيذ البرنامج، ووضع خطة تفصيلية للعمل في المستقبل. ونتيجة لهذه المداولات، بدأ الصندوق خطة لتعزيز المنظور الثقافي في عمل الصندوق وإضفاء الطابع المؤسسي عليه لتحديد والتماس القيم الثقافية التي تعزز حقوق الإنسان والمساواة والإنصاف بين الجنسين، وتحسين نوعية حياة الناس. ووضع الصندوق إطارا مفاهيميا استخدمت عناصره الرئيسية كقاعدة لمسودة مشروع لإضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الثقافي في برامج الصندوق.

٣٨ - كما أدمج الصندوق المنظور الجنساني في أعماله في حالات الاستجابة الإنسانية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، نظّم الصندوق حلقة عمل تدريبية عن بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية في حالات ما بعد الصراع. وعلى الصعيد القطري، عمل الصندوق على مراعاة المنظور الجنساني أثناء إعادة البناء، كما يُعَدّ الصندوق مركز التنسيق للصحة الإنجابية في أفغانستان، حيث تركز عملياته على توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية المطلوبة بشدة. إن الافتقار إلى الخدمات الصحية والعوائق القائمة على أساس جنساني التي تتعرض لها المرأة الأفغانية في حصولها على العدد القليل من الخدمات المتاحة تشكل تحديات رئيسية.

٣٩ - ويدعم الصندوق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء الآخرون في مكافحة الاتجار بالنساء والفتيات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، نظم الصندوق اجتماعا حول الاتجار بالنساء والفتيات حضره ممثلو الصندوق وموظفون ميدانيون آخرون، بالإضافة إلى ممثلين للأمم المتحدة والجهات المتبرعة الثنائية. وأسفر الاجتماع عن فهم أفضل لعملية الاتجار

وعن وضع هيكل مفاهيمي للعمل في المستقبل. ويدعم الصندوق أيضا مبادرات على الصعيد القطري، بما فيها مبادرة مشتركة للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالنساء في نيبال.

٤٠ - وقام الصندوق بتنقيح مبادئه التوجيهية المتعلقة بمراعاة المنظور الجنساني في برامج السكان والتنمية. وأعد أيضا مذكرة توجيهية حول كيفية تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية. ويقوم حاليا باختبار ''نهج عملي لمواجهة العنف القائم على أساس جنساني: دليل لمقدمي ومديري الرعاية الصحية''.

٤١ - ويبدي الصندوق منذ فترة طويلة اهتماما بدمج قضايا الصحة الإنجابية للنساء مع تمكين المرأة اقتصاديا. ففي عام ٢٠٠٢، شارك الصندوق ودعم مؤتمر قمة الائتمانات الصغيرة + ٥ سنوات، بما في ذلك فريق معني بإدماج الائتمانات الصغيرة في التعليم المتعلق ببقاء الطفل على قيد الحياة والصحة الإنجابية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأصدر الصندوق أيضا تكليفا بإعداد ورقة عن الائتمانات الصغيرة ضمن منظور الصحة الإنجابية، كخطوة أولى لاستعراض أنشطته في مجالي تمكين المرأة اقتصاديا والصحة الإنجابية.

٤٢ - وشارك الصندوق بنشاط في المبادرات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالإضافة إلى منهاج عمل بيجين[٤]. واستمر في مشاركة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في رئاسة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهو أيضا عضو فاعل في فرق العمل والمجموعات الأخرى، بما فيها المجموعات المعنية بالسلام والأمن، وتمويل التنمية، ومبادرة تعليم الفتيات.

٤٣ - ويتضح التزام الصندوق بإدماج المنظور الجنساني على كافة مستويات المنظمة في الممارسة العملية. إذ تحتل النساء ما نسبته ٤٧ في المائة من جميع الوظائف الفنية في الصندوق. وعلاوة على ذلك، فمن أصل ١٤ عضوا في اللجنة التنفيذية للصندوق، هناك ٨ عضوات، ومن بين أعضاء فريق الإدارة العليا الثلاثة توجد عضوتان، منهن المديرة التنفيذية ونائبة المديرة التنفيذية (لشؤون التنظيم).

طاء - تكنولوجيا المعلومات

٤٤ - في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، بدأ الصندوق ومؤسسة غيتواي (Gateway) للتنمية مبادرة على الإنترنت تركّز على السكان والصحة الإنجابية، وتدعى صفحة المدخل للسكان/الصحة الإنجابية. ويعد الصندوق أول وكالة تابعة للأمم المتحدة تقود إنشاء موقع موضوعي

على الإنترنت في إطار نظام المدخل إلى التنمية. وقد أنشئت صفحة المدخل على الموقع http://www.developmentgateway.org/pop بالتعاون مع ٢٠ منظمة شريكة، وهي توفر قاعدة بيانات وضعتها مجتمعات محلية تضم معلومات مشتركة عن السكان، بما فيها بيانات ومنشورات وبحوث ومشاريع. وتتمثل الأهداف العامة لصفحة المدخل في خلق وعي عام بقضايا السكان داخل المجتمع الإنمائي المحلي وخارجه، وتعزيز ترتيبات تبادل المعارف الإبداعية بين المنظمات الخبيرة في الميدان.

٤٥ - وأصبحت صفحة مدخل قطاع السكان/الصحة الإنجابية، خلال الأشهر الخمسة الأولى من تنفيذها، ثاني أكثر صفحة تشاهد على نطاق واسع على موقع المدخل إلى التنمية. وبحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، كان هناك أكثر من ١ ١٠٠ عضو: أكثر من ٢٦٠ من الأعضاء من منظمات غير حكومية، وأكثر من ٦١ في المائة من البلدان النامية. وتعتبر أفريقيا جنوب الصحراء ثاني أكبر مصدر جغرافي للعضوية بعد أمريكا الشمالية.

ياء - التعاون مع البنك الدولي

٤٦ - في عام ٢٠٠٢، استمر تزايد التعاون بين الصندوق والبنك الدولي. وعقدت اجتماعات وحلقات دراسية على الصعيد القطري وفي المقر، وعقدت اتفاقات لزيادة توسيع نطاق التعاون بين المنظمتين، وتأكيد التفاعلات المشتركة على صعيد التخطيط والسياسة العامة والدعوة، وكذلك على صعيد البرامج والتنفيذ.

٤٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، قامت المديرة التنفيذية للصندوق بزيارة البنك الدولي وألقت المحاضرة التي يلقيها أعضاء الرئاسة. وكانت الزيارة، التي ضمت أيضا كبار الموظفين في الصندوق، تهدف إلى توطيد التعاون وزيادة توثيق الروابط بين البنك الدولي والصندوق على الصعيدين العالمي والقطري. واتفق على وضع خطة عمل بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ تهدف إلى تعزيز التعاون بين المنظمتين، بما في ذلك سبل برمجة الترابط بين المعايير السكانية (مثل نمو وبنية وتوزيع السكان)، والتنمية المستدامة، وسبل تعزيز دعم الصندوق للدول النامية من خلال الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر والوسائل الأخرى على الصعيد القطري.

٤٨ - ووسّع الصندوق والبنك الدولي أيضا سبل التعاون بينهما في مجالات الصحة الإنجابية والجنسانية والثقافة: تبادل الخبرات، والدروس المستفادة، والبحوث والمنشورات، ورصد المؤشرات؛ تطوير وحدات التدريب لتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ المشاركة في الأفرقة العاملة المواضيعية؛ خلق وعي متزايد بالورقات الاستراتيجية للحد من الفقر والأطر الأخرى للسياسات العامة والبرمجة.

٤٩ - وقد نظّم الصندوق ومعهد البنك الدولي، كما حدث في عام ٢٠٠١، دورة تدريبية مشتركة عن السكان والصحة الإنجابية وإصلاح القطاع الصحي، عقدت في تورينو، بإيطاليا، لموظفي الصندوق في المقر والميدان. وهدفت الدورة إلى تعزيز المهارات في عمليات وضع السياسات العامة الرئيسية، مثل الإصلاحات القطاعية، والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر، والنهج القطاعية الشاملة. وشارك الصندوق أيضا في حلقة عمل رفيعة المستوى لجمع الشركاء معا دعما لمبادرة البنك الدولي عن البلدان المنخفضة الدخل الواقعة تحت عبء الديون.

ثانيا - متابعة المؤتمرات الدولية والأهداف الإنمائية للألفية

٥٠ - يؤدي الصندوق دوراً نشطا في الجهود الرامية إلى تحسين فعالية المعونة، التي تعد عنصرا مهما في تعزيز دور المساعدة الإنمائية الرسمية في تمويل التنمية. وبالإضافة إلى الحفاظ على دوره في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في وضع برنامج لتبسيط ومواءمة القواعد والأنظمة، قرر الصندوق المشاركة بصورة أنشط في النهج القطاعية الشاملة، مما سيسهم في عملية تخصيص المعونة لدعم الميزانية، على النحو الذي دعا إليه توافق آراء مونتيري في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٥].

٥١ - ويؤدي الصندوق دورا رئيسيا في مساعدة البلدان من أجل تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية التي اتفق عليها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين المكرسة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، التي عقدت في عام ١٩٩٩. وتعكس أولويات الصندوق التنظيمية لعام ٢٠٠٢ ذلك بقوة، ولا سيما تلك المتعلقة بالمجالات الموضوعية في أعمال الصندوق. وتعد هذه الأولويات بمثابة إطار لخطط العمل السنوية لجميع مكاتب وموظفي الصندوق. وترتبط إحدى هذه الأولويات، وهي إدماج الشواغل الجنسانية في مسائل السكان والتنمية، ارتباطا مباشرا بما تقرر في توافق آراء مونتيري من وضع القضايا الجنسانية في محور صنع القرارات المتعلقة بتمويل التنمية.

٥٢ - إن تركيز الصندوق على أفريقيا، التي اعتبرت حالة خاصة في توافق آراء مونتيري، ينطوي على أبعاد أكبر من خلال دعم ''الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا'' (A/57/304، المرفق)، وهي الإطار الإقليمي الذي حدده توافق آراء مونتيري. وقدم الصندوق مساهمات إلى المجموعات المواضيعية السبع في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وقاد الفريق العامل المعني بالسكان والعمالة. ويشارك الصندوق حالياً بفعالية في المجموعات المواضيعية المشكلة حديثا لدعم هذه الشراكة.

٥٣ - ومن خلال مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، يساهم الصندوق في نُهج على نطاق المنظومة في المجالات المواضيعية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي. ويتمثل جزء من تركيز التفاعلات في إدماج هدف تقليل نسبة المحرومين من المرافق الصحية المحسنة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ في عمليات تقديم التقارير على الصعيد القطري، مثل التقارير المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما نظرا للصلة الوثيقة بين المرافق الصحية والأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة. وشرع الصندوق في عمليات داخلية حول الصلة بين المياه، والسكان، وقضايا الجنسين، والصحة الإنجابية، والفقر، وكذلك في المجالات المواضيعية الأخرى، لتعزيز برنامج دعم الصندوق للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني في سياق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٤ - وأتاح تقرير الصندوق المعنون ''حالة السكان في العالم لعام ٢٠٠٢''[٦] للمرة الأولى دليلا يستند إلى البحوث مفاده أن تعزيز الصحة الإنجابية من شأنه أن يعزز أيضا النمو الاقتصادي ويخفف من حدة الفقر، مما يعزز المفاهيم الشاملة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١[٧]، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان الأمم المتحدة للألفية، وتوافق آراء مونتيري، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة تنفيذ جوهانسبرغ)[٨].

٥٥ - ويساعد الصندوق البلدان النامية في إجراء دراسات استطلاعية حول تنفيذ برنامج العمل والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل وإجراء استعراضات إقليمية عن التنفيذ تمهيدا للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لبرنامج العمل. وقد ركزت استشارات الصندوق في التحضير للذكرى السنوية العاشرة على تعزيز الالتزام بتنفيذ برنامج العمل والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه.

ثالثاً - التوصية

٥٦ - **قد يرغب المجلس التنفيذي في:**

(أ) **أن يحيط علماً بهذا التقرير؛**

(ب) **أن يقرر إحالته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع التعليقات والتوجيهات التي قدمتها الوفود في الدورة الحالية.**

الحواشي

(١) قرار الجمعية العامة دإ - ٢/٢١، المرفق.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري بالمكسيك، ٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.III.H.1.

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٨) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة، جوهانسبرج بجنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

الجزء الثالث
مقتطفات من تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن أعمال دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٣

من ٢٠ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١ - قدم مدير مكتب الموارد والتشاركات الاستراتيجية التقرير المرفوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/2003/5). وهنأت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الجودة العالية للتقرير، مع تشديدها على ضرورة اتباع نهج يتسم بنزعة تحليلية أكبر.

٢ - ودعت عدة وفود إلى اتباع نهج أكثر اتساقا وتواحدا وتنسيقا إزاء عمل منظمات الأمم المتحدة، بما فيها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، لزيادة الفعالية والكفاءة، والحد من تكاليف المعاملات التي تتحملها السلطات الوطنية. وأكدت هذه الوفود أهمية الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية، والرصد والتقييم المشتركين، والبعثات الميدانية المشتركة، وشددت على ضرورة إظهار النتائج على أرض الواقع، بما في ذلك أثر البرنامج الإنمائي في عملية الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر.

٣ - وأُعرب عن التقدير لتطور العلاقات مع مؤسسات بريتون وودز، ولا سيما البنك الدولي. ودعت الوفود إلى دعم العلاقات مع هذه المؤسسات، وطلبت إلى البرنامج الإنمائي العمل بشكل وثيق مع المصارف الإنمائية الإقليمية.

٤ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للتحسن في التوازن بين الجنسين، ولا سيما على صعيد المنسق المقيم، وإن كانت قد شددت على ضرورة تكثيف هذه الجهود. وجرى التشديد أيضا على أهمية رصد وتقييم عمل البرنامج الإنمائي عن كثب. ودعت الوفود منظمات الأمم المتحدة إلى تقاسم المنهجيات المستخدمة في الرصد والتقييم والمفاضلة بينها. وأثيرت أيضا أسئلة تتعلق بالعلاقات بين البرنامج الإنمائي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأثر تجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية على حالة موارد البرنامج الإنمائي.

٥ - وقد ردّ مدير مكتب الموارد والتشاركات الاستراتيجية على التعليقات والمسائل المثارة، فأشار إلى رغبة المجلس التنفيذي في رؤية تقارير تتصف بنزعة تحليلية أكبر ونتائج

تظهر على أرض الواقع، وإلى ضرورة التركيز على المجالات التي تواجه فيها عقبات، بما في ذلك الاستراتيجيات اللازمة للتصدي لهذه العقبات. وأكد أن كل جهد سيُبذل لتحقيق التحسين المطلوب.

٦ - وقد نُفذ عمل كثير لدعم العلاقات التشاركية مع المصارف الإنمائية الإقليمية، وخصوصا مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية الأفريقي. وجرت كذلك مناقشات بين البرنامج الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي لتعزيز التشارك بين هاتين المنظمتين. وأشار المدير أيضا إلى ما سبق إعلانه في جلسات سابقة من أنه لم يحن الوقت بعد لتقييم أثر تجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية على البرنامج الإنمائي.

٧ - وفيما يتعلق بدور وأثر البرنامج الإنمائي في عملية الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر، أشار المدير إلى أن مكتب التقييم يقوم الآن بتقدير إسهام البرنامج الإنمائي. ولذلك فستقدم إحاطة إلى المجلس التنفيذي بعد تلقي تقرير التقييم. وأكد المدير من جديد التزام البرنامج الإنمائي بتحسين التوازن بين الجنسين وإدراج قضايا الجنسين في عمل المنظمة، مشيرا إلى أن الجهود تبذل لتعيين مرشحات من الخارج للتغلب على العجز الهيكلي في المنظمة.

٨ - وقال المدير إن البرنامج الإنمائي يشترك في أعمال لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بصفة مراقب، في سياق الإطار التشريعي الذي حدده المجلس التنفيذي، وهو ما يفعله في اجتماعات مجموعات أخرى. وأوضح المدير أيضا أن الإشارات في التقرير إلى العلاقة بين البرنامج الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز روح التشارك بين هاتين الهيئتين. وأكد أن البرنامج الإنمائي سيواصل تعزيز هذا التشارك.

٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/2003/5)، ووافق على إحالته إلى المجلس، مشفوعا بالتعليقات عليه.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٠ - قدم نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) تقرير صندوق السكان المرفوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/FPA/2003/2). وأشار إلى أن التقرير يتناول عددا من القضايا الأساسية التي حُددت بالتشاور فيما بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وركز على أربعة أقسام في التقرير لها أهمية خاصة بالنسبة إلى صندوق السكان: تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛ بناء القدرات؛ المساعدة الإنسانية؛ متابعة المؤتمرات الدولية

والأهداف الإنمائية للألفية. وأكد أن احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تتوقف أيضا على تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولا سيما فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين وحصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية في موعد أقصاه عام ٢٠١٥. وشدد على أن الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن أن تتحقق دون معالجة القضايا السكانية.

١١ - وفي أثناء المناقشة، أشارت عدة وفود إلى التقدم الذي حققه صندوق السكان في ضوء الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات (E/1998/48) والأهداف الإنمائية للألفية، وأعربت عن تأييدها لإدراج أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولا سيما ما يتصل منها بالصحة والحقوق الإنجابية، في الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب أحد الوفود عن اهتمامه بمعرفة كيف يساعد صندوق السكان على ضمان إدراج الصحة والحقوق الإنجابية في النهج القطاعية الشاملة والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر. وسأل هذا الوفد أيضا هل تجد هذه المجالات المعالجة الصحيحة في سياق التقارير الوطنية عن الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عدد من الوفود عن تقديره لعمل الصندوق في مجال بناء القدرات، وشددت هذه الوفود على أن من الأمور الحاسمة بناء قدرات البلدان المستفيدة في مجالات السكان والتنمية. وفيما يتصل بالترتيبات المتعلقة بالموظفين في إطار الدراسة الجديدة لهياكل المكاتب القطرية، قال أحد الوفود إنه بدلا من وضع معايير موحدة، يجب أن تؤخذ الاحتياجات الخاصة بكل بلد في الاعتبار. وأثنت وفود عديدة على جهود الصندوق من أجل تعزيز التشاركات مع المؤسسات ومع القطاع الخاص. ورحب أحد الوفود بالتعاون مع البنك الدولي، وسأل عن تأثير التجديد الأخير لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية عن الصندوق. وأشار أحد الوفود إلى عدم ثبات التمويل فشجع الصندوق على توسيع قاعدة مانحيه بقدر أكبر، حتى يتفادى الاتكال الشديد على عدد محدود من المانحين.

١٢ - وأكد عدد من الوفود أهمية التنسيق والتعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها. وأوضح أحد الوفود المقصود، فأشار إلى أن تقييم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يوضح أن تنسيق أنشطة الفيروس/الإيدز على الصعيد القطري كان أقل مما كان مطلوبا لمكافحة هذا الوباء. وأضاف هذا الوفد أن الاكتفاء بإرسال مزيد من المال أو الموظفين إلى الميدان لن يؤدي بالضرورة إلى زيادة الفعالية والكفاءة - فالمطلوب هو مجموعة من المهارات المناسبة. وقال أحد الوفود إنه يود أن يرى نتائج ملموسة للطريقة التي يعزز بها أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية العمليات المشتركة للبرمجة والتقييم والتقدير وغيرها. وشدد هذا الوفد على ضرورة تخفيف العبء عن البلدان المستفيدة من البرامج الناجم عن العدد المفرط لتقارير واجتماعات التحليل والتقييم. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن بناء القدرات المؤسسية في مجال الرصد والتقييم. وحث

أحد الوفود على مزيد من الانضباط في العمل التقييمي الذي تؤديه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، مشيرا إلى وجوب تجميع مصادر التقييم في منظومة الأمم المتحدة بشكل متزايد. وسأل أحد الوفود عن الكيفية التي سيعمل بها صندوق السكان والبرنامج الإنمائي على تعجيل جهود التنسيق فيما بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وزيادة تشجيعها.

١٣ - وشددت عدة وفود على أن التقرير كان ينبغي أن يكون تحليليا وواقعيا ومعنيا بحل المشاكل. وأشارت هذه الوفود إلى ذكر مجموعة هائلة من الأنشطة، ومع ذلك لم يشر التقرير إلى نتائج محددة أو آثار محققة على الصعيد القطري. وقالت الوفود إن التقرير يجب أن يركز على النتائج والمحصلة والآثار، فضلا عن التحديات التي ستجابه. وأضاف أحد الوفود أن التقارير القادمة التي سترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ستستفيد من التحليل الأكثر تعمقا لما أدى إليه إصلاح الأمم المتحدة من تحسين للبرمجة. وسأل أحد الوفود عن سبب خلو التقرير من أي إشارة إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

١٤ - ورحب أحد الوفود بتعهد الصندوق بالإدارة على أساس النتائج، وسأل عن كيفية استخدام الأدوات والنظم الجديدة وهل أتت بجديد فيما يتعلق برصد الأداء بشكل منتظم. وفيما يتعلق بمراعاة قضايا الجنسين، أعرب أحد الوفود عن اغتباطه بمعرفة أن النساء يشغلن ٤٧ في المائة من جميع وظائف الفئة الفنية في صندوق السكان. وأعرب بعض الوفود عن الرغبة في الاطلاع على تقارير أكثر تتحدث عن النتائج أو الآثار أو مؤشرات التقدم فيما يتعلق بقضايا الجنسين. وطلبت الوفود مزيدا من المعلومات عن كيفية إدماج الرجل في الأنشطة البرنامجية للصندوق. وفيما يتعلق بنظام المنسق المقيم، رحب أحد الوفود بجهود مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التطرق إلى موضوع انعدام التوازن بين الجنسين، وأعرب عن رغبته في معرفة أسباب استمرار عدم التوازن هذا. وأعرب أحد الوفود عن قلقه لعدم تعيين منسقين مقيمين في الوقت الراهن من الصندوق. وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن ''كفاءة التنسيق'' لدى المنسق المقيم ولماذا كان ذلك مهما لعمل الصندوق.

١٥ - وطلب عدد من الوفود مزيدا من المعلومات فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واقترح أحد الوفود أن تركز مشاورات الصندوق قبل الاحتفال بهذه الذكرى على ما تحقق حتى الآن من تقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر. وقال أحد الوفود إن الاحتفال بهذه الذكرى يجب أن يتسم بطابع احتفالي وتقني بحت، ومع ذلك شدد على أن التركيز يجب أن يظل على تعزيز الالتزام بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر والتدابير الأساسية اللازمة لاستمرار هذا التنفيذ.

١٦ - وشكر نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) الوفود على تعليقاتها البناءة، وقال إنه يوافق على أن التنسيق في غاية الأهمية لمنظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن قدرا كبيرا من التقدم قد تحقق في عملية إصلاح الأمم المتحدة في عدة مجالات، ومنها مجال التنسيق. وأشار إلى أن هناك تطورات مشجعة تتصل بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتبسيط والمواءمة، وحلقة العمل المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، وعمل الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، ومع ذلك فما زال هناك العديد من التحديات فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ على أساس النتائج، فضلا عن المشاركة في الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر وحوار السياسات العامة. وأضاف أنه تجري معالجة قضايا ضمان الجودة فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة للتقييم القطري الموحد وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وذكر أن صندوق السكان، باعتباره عضوا نشطا في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، قد اشترك وساهم في عدد من الأفرقة العاملة وفرق العمل التي ركزت، في جملة أمور، على مسائل من قبيل التبسيط والمواءمة. وأعرب عن أمله أن تكون مساهمات الصندوق مستقبلا في النهج القطاعية الشاملة والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر أكثر اتضاحا. وأشار إلى أنه مع انتهاء العملية الانتقالية للصندوق، سيكون التركيز على توجيه العمليات البرنامجية وتطوير النظم بما يتفق مع أفكار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تبسيط العمليات، ووضع المؤشرات والخرائط الإحصائية، ورصد الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى أن الصندوق يشترك مع البرنامج الإنمائي في وضع نظام لتخطيط موارد المؤسسات.

١٧ - وفيما يتعلق بنظام المنسق المقيم، أشار إلى التقدم المتحقق قائلا إن الصندوق سيشجع مزيدا من موظفيه على الحصول على وظيفة منسق مقيم. وقال إن التشارك مع البنك الدولي قد تعزز والتعاون قد اتسع نطاقه من خلال العديد من الأنشطة الجديدة، ومنها دورة تدريبية اشتركا في تنظيمها لتعزيز المهارات في عمليات أساسية في مجال السياسة العامة، مثل الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر والنهج القطاعية الشاملة. وفيما يتعلق بالسؤال عن تحديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية، قال إنه يأمل أن تضع منظومة الأمم المتحدة نماذج ناجحة تتكرر على نطاق واسع بالقدر الذي يجعلها تصبح جزءا من البرامج الوطنية وترتقي من خلال قروض المؤسسة الإنمائية الدولية. وأشار إلى أن لدى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الكثير الذي تسهم به في البلدان التي تنتقل من مرحلة الصراع إلى مرحلة إعادة البناء، حيث تكون خبرة البنك الدولي وعلاقاته بالسلطات الوطنية على الأرجح محدودة. وأشار في هذا الصدد إلى المزايا المقارنة للصناديق والبرامج، قائلا إن التعاون مع البنك الدولي يمكن أن يتسع نطاقه أكثر.

١٨ - وردا على التعليقات المتعلقة ببناء القدرات، قال إن الصندوق، في تنفيذه للدراسة الجديدة لتحديد هياكل المكاتب القطرية، سيكون مرنا ومستجيبا للاحتياجات الخاصة للبلدان. وقال إنه عند إجراء الإصلاح، فإن التحدي يتمثل في ربط أهداف ومؤشرات الإدارة على أساس النتائج بالبرامج القطرية والتقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والعمل في الوقت ذاته على تعزيز الرصد والتقييم. وفيما يتعلق بالسؤال عن بناء القدرات المؤسسية في مجال الرصد والتقييم، أشار إلى أن الصندوق قد أعد مجموعة أدوات للرصد والتقييم وأنشأ شبكة من خبراء التقييم. وأضاف أن هناك قدرا واسعا من التعاون الآن فيما بين خبراء التقييم التابعين للمنظمات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٩ - وفيما يتعلق بالسؤال الخاص بإدماج الرجل في أنشطة برامج الصحة الإنجابية، قال نائب المدير التنفيذي إن الصندوق ملتزم بدعم إدراج قضايا الجنسين في كل أنشطته. فعلى سبيل المثال، تعتبر مواقف الرجال والفتيان عوامل مهمة تؤخذ في الاعتبار عند وضع استراتيجيات وأنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعن السؤال الخاص بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قال إن الصندوق حقق مستوى رائعا من التعاون مع هذا المكتب، وكذلك مع سائر منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وأضاف أن الصندوق ساهم في ٢٠ عملية للنداءات الموحدة قادها المكتب. وأشار أيضا إلى أن الصندوق عمل في السنوات الأخيرة على أن يكون بمثابة وكالة فعالة ومهمة للاستجابة الإنسانية. وفيما يتصل بالاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، قال إنه يتفق مع الآراء التي أعربت عنها الوفود، وأشار إلى أن الصندوق ينتظر نتيجة عمل الفريق العامل الذي كلفته الجمعية العامة بهذه المسألة. وذكر أن الصندوق يخطط لعملية استعراض وطني وعقد عدد من الاجتماعات الإقليمية والتقنية. ووافق تماما على ضرورة الحفاظ على الزخم المتعلق بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر.

٢٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/FPA/2003/2)، ووافق على إحالته إلى المجلس، مشفوعا بالتعليقات عليه.